

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9446

الخميس، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/35

نيويورك

الرئيس	السيد موريتي	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستينغينا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2023/758)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-31260 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/35.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2023/758)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام للصومال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وسعادة السيد محمد الأمين سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/758، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لينغ.

السيدة لينغ (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب أعضاء المجلس بشأن التطورات في الصومال منذ آخر إحاطة قدمتها، في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9356). ويسرني أن أقوم بذلك إلى جانب الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد محمد الأمين سوييف.

أود أن أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبالخدمة المتفانية لأفرادها وقواتها. وفي بداية ملاحظاتي، أود أيضا أن أؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة وتفانيها في دعم الصومال في مسيرته التاريخية لإنشاء "الصومال، بلد يعيش في سلام مع نفسه ومع العالم"، كما يقول الرئيس حسن شيخ محمود.

منذ الإحاطة السابقة لي، قدمت للمجلس معلومات مستكملة عن الحالة في لاسعانود في 7 أيلول/سبتمبر. كما قدمت إحاطة إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في 6 أيلول/سبتمبر. وستضمن إحاطتي اليوم معلومات مستكملة موجزة عن ثمانية مجالات: أولا، التطورات السياسية؛ وثانيا، لاسعانود؛ وثالثا، الأمن، بما في ذلك الهجوم المستمر وتحقيق الاستقرار وتأثير خفض التدريب لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ ورابعا، المرأة والسلام والأمن؛ وخامسا، الحالة الإنسانية وصلاتها بتغير المناخ؛ وسادسا، حقوق الإنسان؛ وسابعا، المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وأخيرا، المرحلة الانتقالية.

يتعلق الجزء الأول من المعلومات المستكملة التي أقدمها بالتطورات السياسية. تضمن البيان الصادر في 27 أيار/مايو عن المجلس الاستشاري الوطني أربعة مقترحات محددة لنظام انتخابي في المستقبل، ينص على الانتقال إلى نظام رئاسي ثنائي الحزبين على أساس مبدأ صوت واحد للشخص الواحد في جميع أنحاء البلد وتحديد مواعيد انتخابات المجالس المحلية وموامة فترات الولاية في الولايات الأعضاء في الاتحاد.

ولا تزال تلك المقترحات الأربعة تهيمن على المناقشة السياسية. وعلى وجه الخصوص، ثبت أن التغيير المقترح إلى نظام رئاسي والتزام المقترح لمواعيد الانتخابات للولايات الاتحادية الأعضاء، مع ما يترتب على ذلك من تمديد فترات الولاية الحالية، أمر مثير للجدل. ويثير تمديد فترة الولاية في ولايتي جنوب غرب الصومال وجوبالاند التوتر بصفة خاصة. وما زلت أشدد على أن جميع التعديلات الدستورية، بما في ذلك القرار المتعلق بتمديد فترات الولاية، ينبغي أن تستند إلى حوار شامل للجميع وتوافق في الآراء وعمليات تشريعية. وما زلت أشعر بالقلق إزاء أن بونتلاندي لم تشارك في المجلس الاستشاري الوطني منذ كانون الثاني/يناير وأحث حكومة ولاية بونتلاندي والحكومة الاتحادية على البحث عن مجالات للتوصل لحلول توفيقية ومواصلة الحوار ليتسنى المضي قدما في عملية مراجعة الدستور. فمراجعة الدستور بمثابة حجر الزاوية لجدول أعمال بناء الدولة في الصومال، وهي أساسية للتوصل إلى اتفاق بشأن نظام الحكم الاتحادي في البلد.

قبل أن تستأنف عملياتها الواسعة النطاق. ولكن بموازاة ذلك، تحرز عمليات أصغر نطاقا في غالمودوغ وهيرشبيلي ينفذها الجيش الوطني الصومالي، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، تقدما. وردا على الانتكاسات التي منيت بها، زادت حركة الشباب استخدام الصواريخ من عيار 107 ملم، ولا سيما في مقديشو. كما شنت الحركة هجمات تستهدف سياسيين صوماليين بارزين.

ولا تزال النزاعات في الصومال تلحق خسائر فادحة بالمدنيين. ففي العام الماضي، شهدنا أكبر زيادة في الخسائر في صفوف المدنيين منذ عام 2017. وللأسف، تشير البيانات المبكرة إلى اتجاه مماثل في عام 2023، حيث سُجلت 1 289 إصابة في صفوف المدنيين حتى الآن. ويعزى ذلك جزئيا إلى هجمات حركة الشباب، ولكن أيضا إلى النزاع في لاسعاندو.

ثانيا، وإذ أتحوّل الآن إلى تحقيق الاستقرار، فإن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييم المستقل الذي أنجز مؤخرا سترشد جهود الأمم المتحدة في المستقبل وستوجه عملنا. وهناك مسألتان على وجه الخصوص تتطلبان الاهتمام - أولا، توليد قدرات شرطية كافية للسيطرة على المناطق المستردة، وثانيا، تعبئة موارد إضافية من الشركاء لجهود تحقيق الاستقرار. وفيما يتعلق بأعمال الشرطة، سيقدم المؤتمر الأمني الصومالي المقبل في كانون الأول/ديسمبر تقييما أكثر تفصيلا للاحتياجات. وفي غضون ذلك، وبينما تواصل الحكومة الاعتماد على الميليشيات المحلية للسيطرة على المناطق المستردة، من الضروري كفالة عملها ضمن إطار قانوني واضح. وفيما يتعلق بالتمويل، تعاني برامج تحقيق الاستقرار من نقص حاد في الموارد، حيث يجري إنفاق 20 مليون دولار فقط سنويا. وأحث جميع شركائنا على زيادة دعمهم لتحقيق الاستقرار لكفالة ترجمة تلك الانتصارات الأمنية التي تحققت بشق الأنفس إلى حياة أفضل للصوماليين.

ثالثا وأخيرا، فيما يتعلق بالأمن، أود أن أطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن خفض التدرجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وأثره على المواطنين وعمليات الأمم المتحدة. وقد تمثل

يغطي الجزء الثاني من المعلومات المستكملة التي أقدمها لاسعاندو. وكما أبرزت في آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس، فقد تصاعد النزاع في لاسعاندو في 25 آب/أغسطس عندما تقدمت ميليشيا دولبهنتي باتجاه بلدة أوغ. والحالة الراهنة هادئة والناس يعودون إلى ديارهم. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد احتمال اندلاع العنف مجددا. وتواصل الأمم المتحدة الجمع بين الشركاء لتنسيق جهودهم المشتركة من أجل حل النزاع. وفي أعقاب أحداث 25 آب/أغسطس، أصدرنا بيانا مشتركا في 27 آب/أغسطس يدين تصعيد النزاع ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وأجريت أنا وفريقي العديد من الحوارات مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الرئيس بيهي عبيدي والرئيس ديني، رئيس بونتلاند، وشيوخ العشائر وزعماء قبيلة الدولبهنتي ولجنة سول وسناج وكاين المشكلة حديثا. ورسائلنا الرئيسية إلى جميع الأطراف ذات ثلاثة جوانب - الضغط أولا من أجل التبادل الفوري للمحتجزين؛ وثانيا، الالتزام بالتوقف عن استخدام العنف؛ وثالثا، بدء الحوار. وتدعم الأمم المتحدة أيضا جهود إزالة الألغام وتقييم الاحتياجات الإنسانية لتمكين الناس من العودة إلى ديارهم.

ويركز الجزء الثالث من هذه المعلومات المستكملة على الحالة الأمنية، حيث سأتناول ثلاث مسائل - أولا، الحملة المستمرة ضد حركة الشباب؛ وثانيا، جهود تحقيق الاستقرار في المناطق المستردة حديثا، وثالثا، خفض التدرجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وأثره على السكان وقدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولايتها.

أولا، فيما يتعلق بالهجوم، كان الرئيس في دوسمريب، عاصمة ولاية غالمودوغ، في الفترة من 5 آب/أغسطس إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر، لتوجيه الحملة العسكرية ضد حركة الشباب. وعلى الرغم من النجاح الأولي، عندما استولى الجيش الوطني الصومالي والميليشيات العشائرية المتحالفة معه على أراض كبيرة، حدثت انتكاسات وتحديات عملياتية. وتركز القوات الحكومية الآن على إعادة تجميع صفوفها وتعزيزها وإعادة تنظيمها، فضلا عن حشد دعم إضافي من العشائر،

وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل الأمم المتحدة توفير تدريب لتنمية القدرات للبرلمانيين. كما التقيت مؤخراً بقيادات نسائية صومالية شجاعة وسمعت عن عملهن الرائد لكفالة أن تؤدي المرأة الصومالية دوراً مهماً في المجالات البالغة الأهمية، من السياسة إلى تغير المناخ. وشددت النساء على ضرورة الاتفاق على خطة واضحة لتحقيق حصة المرأة البالغة 30 في المائة. وفي تواصلنا مع المسؤولين الصوماليين، لا تزال الأمم المتحدة تثير أهمية حقوق المرأة وكفالة استشارة المرأة وتجسيد آرائها في الأطر التشريعية.

ويركز الجزء الخامس من إحاطتي على الحالة الإنسانية والصلاات بتغير المناخ. فلا تزال الأزمة الإنسانية في الصومال تثير قلقاً بالغاً، حيث لا يزال قرابة 4 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى المساعدة. ومن المتوقع أن تتدهور الحالة أكثر في الفترة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، ويُعزى ذلك أساساً إلى غزارة هطول الأمطار في موسم "دير" والتي تفاقمها ظاهرة النينو، وهو أمر من المتوقع أن يتسبب في حدوث فيضانات مفاجئة وفيضانات نهريّة في أجزاء كبيرة من البلد. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي 4,3 مليون شخص، مع نزوح 1,2 مليون شخص. ومن الضروري أن نوسع نطاق البرامج التي تعالج العوامل الأساسية للأزمة الإنسانية وأن ندمج الاستجابة الإنسانية مع التكيف مع المناخ على المدى الطويل.

ومن الأهمية بمكان أيضاً كفالة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، التي تهدف إلى جمع أكثر من 2,6 بليون دولار لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لـ 7,6 ملايين شخص. ولم تُمول الخطة حالياً إلا بنسبة 39,4 في المائة، ويتعين على الشركاء إعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفاً في المناطق الأشد احتياجاً. وأدعو جميع أصدقاء الصومال إلى زيادة التمويل الذي تمس الحاجة إليه والقيام بذلك من دون تأخير.

يغطي الجزء السادس من هذه المعلومات المستكملة حقوق الإنسان. لقد كانت التطورات التشريعية في الفترة المشمولة بالتقرير

تحد خاص خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر في شن الهجوم العسكري جنباً إلى جنب مع الاستعدادات للمرحلة الثانية من خفض التدريجي للبعثة. وأيد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 30 أيلول/سبتمبر الطلب اللاحق الذي تقدمت به حكومة الصومال الاتحادية بتأجيل تقني لمدة 90 يوماً، مع الحفاظ على الجداول الزمنية الكلية لعملية الانتقال الأمني. والعمل جارٍ الآن لتعبئة التمويل لدعم ذلك. وأحدث جميع الشركاء على النظر في تقديم الدعم لسد الفجوة التمويلية للبعثة لكفالة تمكّنها من الوفاء بولايتها وعدم تأخر صرف رواتب قواتها.

وتعكف الأمم المتحدة الآن على تقييم خفض التدريجي وآثاره. وشاغلا الرئيسي هو أثر خفض التدريجي على السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، أرحب بالتقييم التقني المشترك الأخير، الذي استعرض الدروس المستفادة من أثر المرحلة الأولى من خفض التدريجي على السكان المدنيين. ويجب أن تكون سلامة وأمن الشعب الصومالي مسألة محورية في اعتباراتنا فيما نمضي قدماً في عملية الانتقال. وبالنسبة للأمم المتحدة، نعكف على تقييم الأثر المحتمل للخفض التدريجي على عملياتنا وقدرتنا على تنفيذ ولايتنا.

ويغطي الجزء الرابع من هذه المعلومات المستكملة المرأة والسلام والأمن، وهو أمر لا يزال في طليعة عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة من خلال البرنامج المشترك بشأن المرأة والسلام والحماية، مع التركيز على إشراك المرأة وتمكينها في عمليات بناء السلام. وبينما تكتف الأمم المتحدة عملها بشأن تحقيق الاستقرار في المناطق المستردة حديثاً، فإننا نولي اهتماماً خاصاً لدور المرأة بوصفها صانعة سلام. وتواصل الأمم المتحدة أيضاً الاضطلاع بأنشطة دعوية لتعزيز الإطار التشريعي للتصدي للإفلات من العقاب فيما يتعلق بالعنف الجنسي.

وعلى الصعيد السياسي، تواصل بعثة الأمم المتحدة في الصومال العمل مع النساء الأعضاء في البرلمان الاتحادي، بما في ذلك في إطار الجهود الجارية لتنفيذ حصة الـ 30 في المائة المخصصة للمرأة.

وتحدد لها ثلاثة مسارات عمل مختلفة لكل من العمليات الانتقالية الثلاث. وسيجتمع المجلس من الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال مزيداً من التفاصيل عن عملية الانتقال الأمني. وإذ أُتِطع إلى المستقبل، أثني على الحكومة لما تقوم به من عمل للتحضير لهيكل أمني لما بعد عام 2024. ومن الضروري الإعداد المبكر لعملية انتقال أمني سلس والاستناد في ذلك إلى تقييم واضح للقدرة اللازمة ومتطلبات التمويل. وأتطع إلى انعقاد المؤتمر الأمني في كانون الأول/ديسمبر، والذي سيوفر فرصة حاسمة للاتفاق على تفاصيل الهيكل الأمني لما بعد عام 2024.

ختاماً، فإن الصومال يمر بمنعطف حرج. وبينما توجد لدينا توقعات قوية بأن الصومال سينتصر، فإن احتمالات النصر ستزداد إذا كان هناك تفكير صادق في المجالات التي خرجت فيها الأمور عن مسارها، فضلاً عن الاحتفال بالنجاحات العديدة. وأحث جميع الشركاء الدوليين على مواصلة تقديم الدعم للصومال لضمان الإبقاء على المكاسب التي تحققت حتى الآن. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم الصومال في تحقيق السلام والرخاء وتوطيدهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لينغ على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوف.

السيد سوف (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لتقديم إحاطة لهم بشأن الحالة في الصومال. أود أن أبدأ بتهنئة البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ويسرني أن أكون بجانب السفيرة كاتريونا لينغ، رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

وقبل أن أبدأ، اسمحوا لي أن أثني مرة أخرى على تفاني وشجاعة قوات الأمن الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي وأفراد الشرطة وأن أشيد بمن ضحوا بحياتهم في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في الصومال. قبل رحلتي إلى نيويورك، أجريت اتصالات مكثفة مع جميع الشركاء، بما في ذلك حكومة الصومال الاتحادية، بشأن المرحلة

مشجعة. وأثني على الحكومة الاتحادية لموافقتها على مشروع قانون لكفالة حقوق ذوي الإعاقة، فضلاً عن مشروع قانون حقوق الطفل ومشروع قانون قضاء الأحداث. كما اعتمدت سياسة للتحقق من العمر، وهي أول إجراء رسمي لتقييم أعمار السكان في البلد. وقدمت الأمم المتحدة الدعم التقني والمشورة في صياغة مشاريع القوانين والسياسات. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للدعوة إلى سنّها وتنفيذها في الوقت المناسب. غير أنه على الرغم من ذلك التقدم، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وأكرر دعوتي إلى السلطات الصومالية لاعتماد تشريع بشكل عاجل للتصدي لجرائم العنف الجنسي امتثالاً للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي التزم بها الصومال بالفعل. كما أحث الحكومة على مواءمة جميع الإصلاحات التشريعية والسياساتية بما يكفل تعريف الطفل بأنه شخص يقل عمره عن 18 عاماً. وكما أبرزت في إحاطتي المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، يجب على الحكومة أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية.

ويغطي الجزء السابع من هذه المعلومات المستكملة المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويشجعي التزام حكومة الصومال والتقدم الذي أحرزته نحو بلوغ نقطة الإنجاز وفقاً للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول كانون الأول/ديسمبر. وأرحب على وجه الخصوص باعتماد مشروع قانون مراجعة الحسابات بوصفه أحد معالم الطريق النهائية. واستشرفاً للمستقبل، من الضروري التوصل إلى اتفاق مع بونتلاند لتتمكن من الاستفادة من التمويل الميسر على نطاق واسع بمجرد انتهاء المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولتتمكن من وضع الصيغة النهائية للنموذج الاتحادي المالي للصومال ككل.

أخيراً، أود أن أقدم معلومات مستكملة عن استعدادات الأمم المتحدة لعمليات الانتقال الثلاث المبينة في الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لعام 2022 (انظر S/2022/716). لقد اكتمل الآن إنشاء الخلية الانتقالية

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، بينما رأينا حركة الشباب تثبت قدرتها على الصمود في بعض قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، فإننا لا نعتبر أن ذلك يمثل عودة لظهور الحركة.

ففي مقابل صمود حركة الشباب، لا نزال نرى التزام الحكومة الاتحادية الثابت في القتال ضدها. ويقود ذلك المسعى الرئيس حسن شيخ محمود. وشكل وجوده لفترة طويلة على الخطوط الأمامية في غالمودوغ مصدر إلهام للهجوم الذي تقوده قوات الأمن الصومالية وتملك زمامه.

وبالتوازي مع ذلك، تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دعم الهجوم الذي تقوده حكومة الصومال الاتحادية ضد حركة الشباب. وفي هذا الصدد، شرعت البعثة في عمليات للتأهب والتطهير في جميع القطاعات وقدمت الدعم المدفعي في منطقة محاس واضطلعت بالعملية التاريخية المشتركة بين القطاعات في غابة كالفوديري. وأدى ذلك إلى دحر حركة الشباب من مواقعها الدفاعية ومكن قوات الأمن الصومالية من تحقيق نجاحات عملياتية كبيرة. ومع التقدم المحرز في الهجمات ضد حركة الشباب، تعزز بعثة الاتحاد الأفريقي القيام بعمليات مماثلة مشتركة بين القطاعات لدعم هجوم حكومة الصومال الاتحادية عند الضرورة.

وبالإضافة إلى ذلك، سجلت بعثة الاتحاد الأفريقي وشركاؤها الرئيسيون أيضا إنجازات في تنفيذ المهام الرئيسية الصادر بها تكليف. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد الانتهاء بنجاح من التقييم التقني المشترك وتقديم تقرير إلى المجلس للنظر فيه وفقا للقرار 2687 (2023).

وفي إطار الجهود الرامية إلى مواصلة خفض التدرجي المتفق عليه، أكملت اللجنة الثلاثية المشتركة، المؤلفة من بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وحكومة الصومال الاتحادية، خفض قوام البعثة بواقع 2 000 جندي في حزيران/يونيه وبدأت أنشطة المرحلة 2 من خفض التدرجي، التي شهدت نقل المسؤولية عن قاعدة بيو عدي الأمامية للعمليات التابعة

الانتقالية. ففي 12 تشرين الأول/أكتوبر، استضفت جلسة إحاطة مع الشركاء الدبلوماسيين في مقديشو لتقييم التقدم المحرز حتى الآن في العملية الانتقالية وتحديد الدعم المطلوب لتحقيق عملية انتقال ناجحة ومنظمة. ومن الواضح أن استمرار الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين الآخرين لا يزال أمرا حيويا في تقديم دعمنا الجماعي للصومال.

لذلك، فإن جلسة المجلس اليوم ضرورية وحسنة التوقيت، حيث لا يزال الصومال متحدا تحت القيادة الممتازة للرئيس حسن شيخ محمود في الجهود التي يبذلها البلد لتحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار. وأعتقد اعتقادا راسخا أن تفاعلنا المستمر سيمكننا من تقديم الدعم المنسق والعاجل الذي يحتاجه الصومال في ذلك الصدد.

منذ آخر إحاطة قدمتها في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9356)، وعلى الرغم من التحديات المستمرة التي تواجه الصومال، شهدنا تقدما جديرا بالثناء بشأن بعض المسائل العاجلة والمعلقة في الصومال. وتتمحور هذه المسائل في معظمها حول الحفاظ على بناء توافق الآراء والحوار بين قادة الصومال والهجوم المستمر ضد حركة الشباب.

ويسرني أن أبلغكم بأن المجلس الاستشاري الوطني يواصل الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز الوحدة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي آب/أغسطس، وافق المجلس على تسريع وتيرة هجوم الحكومة الاتحادية ضد حركة الشباب وإعطاء الأولوية لتحقيق الاستقرار والمصالحة في المناطق المستعادة حديثا. وهذا عمل مستمر ويستحق دعمنا الجماعي. وعلى الرغم من غياب بونتلا ند عن المجلس الاستشاري الوطني، فإنه مما يشجعني إعرابها عن العزم على الدخول في محادثات مباشرة مع حكومة الصومال الاتحادية. وبإدراك ذلك على الاستعداد مجددا لاستئناف المشاركة، وأتطلع إلى عودة بونتلا ند إلى المجلس، الذي يظل آلية حاسمة لبناء توافق في الآراء والنهوض بالأولويات الوطنية.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، ما زلنا نرى أن حركة الشباب لا تزال تشكل التهديد الرئيسي للصومال، وفي الوقت الراهن، للمنطقة أيضا.

والمحاصيل. ومن المحتمل أن تؤدي تلك الظاهرة إلى تفاقم الحالة الإنسانية في مخيمات النازحين داخليا، بما في ذلك المخيمات المجاورة للقواعد الأمامية للعمليات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي. ومن المتوقع أيضا أن تقلل من وتيرة عمليات قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي وأن تعطل إعادة الإمداد على الطرق.

وقد أنشأنا في بعثة الاتحاد الأفريقي بالفعل، وبالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، لجنة لإدارة الكوارث على نطاق البعثة لتنسيق عمل البعثة فيما يتعلق بتدابير التخفيف من حدة الآثار والتأهب واتخاذ إجراءات مبكرة. بيد أن الأمر سيتطلب موارد كبيرة للحد من الأثر السلبي لظاهرة النينيو، والمجلس مدعو إلى مواصلة دعم العمل الإنساني في الصومال.

وكما يعلم المجلس بالفعل، أحالت حكومة الصومال رسميا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، تطلب فيها وقفا تقنيا للمرحلة 2 من الخفض المقرر لما عدده 3 000 من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي. وشددت مذكرة الحكومة على أن الوقف التقني سيوفر الوقت اللازم للتصدي للتحديات الكبيرة المحددة في التقييم التقني المشترك ويتيح كذلك فرصة لمعالجة الدينامية الأمنية الحالية في جميع أنحاء الصومال. واستجابة لذلك الطلب، اجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 30 أيلول/سبتمبر وأصدر بيانه 1177، الذي وافق بموجبه على تأييد طلب الصومال. وقرر الاتحاد الأفريقي دعم الوقف التقني اعترافا بالواقع العملي للصومال، بما في ذلك النجاحات والنكسات في الحملة المستمرة ضد حركة الشباب. كما أن طلب الحكومة الاتحادية يمثل استجابة عملية لواقع الانتقال الأمني الحالي.

وبينما يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى تأييد المجلس لبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي 1177، يظل من المهم بشكل حيوي الاسترشاد والاهتداء في خفض عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي بإجراء تقييم دقيق للحالة الأمنية السائدة وقدرة قوات الأمن الصومالية. ويجب أن يهدف ذلك إلى تزويد قوات الأمن الصومالية بالقوة النارية

لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية في 17 أيلول/سبتمبر. وتماشيا مع المتطلبات التشغيلية لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، سُلّمت قاعدة راجا سيل الأمامية للعمليات، التابعة للبعثة في شيبلي الوسطى، إلى قوات الأمن الصومالية في 18 تشرين الأول/أكتوبر، من أجل تشكيل قوات متنقلة.

وعلاوة على ذلك، يسرني كثيرا أن أبلغكم عن التقدم الملحوظ في إدخال عناصر تمكين جديدة إلى مسرح العمليات. إذ ستُشتر أربع طائرات هليكوبتر من جمهورية بوروندي في الصومال في الأيام المقبلة. ومن المؤكد أن ذلك سيزيد من الدعم العملي الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية؛ إنها خطوة مهمة نحو تحقيق انتقال منظم وسلس.

وعلى الرغم من أهمية النجاحات العملية والعسكرية، فإنها ليست كافية لإضعاف حركة الشباب ودحرها في نهاية المطاف. إذ يجب استكمالها بعناصر تمكينية أخرى، مثل الدعم المكثف لجهود المصالحة وتحقيق الاستقرار التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية، بما في ذلك تعزيز التماسك الاجتماعي وبسط سلطة الدولة، بما يشمل المناطق المحررة حديثا.

لقد أظهر الصومال الإرادة السياسية لمواصلة الحوار من خلال إطار المصالحة الوطنية. ومن خلال قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، تتوفر قدرة كافية لحماية المدنيين. ومن خلال بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، يتوفر المنبر الضروري لتنسيق الدعم المقدم لجهود تحقيق الاستقرار والمصالحة في الصومال. ويجب ألا تغيب عن بالنا تلك الجوانب المهمة.

أود أيضا أن أعرب عن القلق إزاء ظاهرة تيار النينيو، التي يُتوقع أن تزيد من مخاطر الفيضانات على طول النهرين الرئيسيين، جوبا وشبيلي، والتي من المرجح أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات وتشريد السكان وتفاقم الأمراض وتدمير الهياكل الأساسية

وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية - التي كانت تُسمى سابقاً بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - وأطلب استمرار الدعم، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لقوات الأمن الصومالية، لكفالة نجاح العملية الانتقالية.

(تكلم بالفرنسية)

في غضون بضعة أشهر، سيبدأ المجلس مرة أخرى في مناقشة تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وبالنظر إلى الوقف التقني الأخير للمرحلة 2 من الخفض التدريجي، فإن تجديد ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر ينبغي أن يتيح فرصة لإعادة تقييم الحالة الأمنية في الصومال بصورة جماعية وتحديد الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل اللازمة لتمكين الحكومة الصومالية من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها الأمنية ومواصلة إضعاف حركة الشباب والقضاء عليها في نهاية المطاف.

من جانبه، يجري الاتحاد الأفريقي، وفقاً لبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي 1068 لعام 2022، حالياً تقييماً للدروس المستفادة من بعثته الانتقالية في الصومال. وستمكن تلك العملية الاتحاد الأفريقي من وضع الصيغة النهائية لتقريره عن وجوده في الصومال في المستقبل. ومع ذلك، فإننا ندرك أهمية آراء مختلف شركائنا، ولا سيما آراء حكومة الصومال الاتحادية، بشأن نوع الدعم الذي ستحتاجه من الاتحاد الأفريقي بعد عام 2024.

وفي هذا الصدد، يعترف الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور رئيسي في المناقشات الجارية بشأن الصومال في مرحلة ما بعد البعثة الانتقالية. ومما لا شك فيه أن ذلك سيمكننا من الاستفادة من مزايا كل منا من أجل دعم السلام المستدام في الصومال. ويجب أن يكون ضمان السلام والأمن في طليعة جهودنا الجماعية بغية إرساء الأسس لانتقال منظم ومتناسق إلى السلام والاستقرار الدائمين في الصومال بعد رحيل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية. وفي هذا السياق، تجدد البعثة التزامها بدعم جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الـ 17 الماضية، بعد كانون

اللازمة لتولي المسؤوليات الأمنية مع مواصلتها أيضاً لحملتها ضد حركة الشباب. وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس، كخطوة أولى في تشرين الثاني/نوفمبر، أن ينظر في رفع حظر الأسلحة الحالي المفروض على الصومال. ويأتي ذلك أيضاً في ضوء تقرير التقييم التقني (انظر S/2022/698) بشأن المعايير المرجعية المنصوص عليها في القرار 2662 (2022)، والذي يسلط الضوء بوضوح على التقدم الهام الذي أحرزه الصومال في الوفاء بشروط رفع حظر الأسلحة. وبما يتوقع الاتحاد الأفريقي الموافقة على بيان مجلس السلم والأمن التابع له 1177، فمن المهم التشديد على نقطتين رئيسيتين.

أولاً، إن الوقف التقني للمرحلة 2 من الخفض التدريجي سيتيح الآن للصومال ولبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الرئيسيين الفرصة لتأمين المكاسب الجماعية التي حققناها جميعاً في الصومال. وسيتيح هذا الوقف مجالاً وزمناً لإعادة تقييم الاحتياجات التشغيلية للجيش الوطني الصومالي لهزيمة حركة الشباب. وهذا أمر مستمر، وبدأنا نرى النتائج.

ثانياً، بينما ينظر مجلس الأمن في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي 1177، يظل من الضروري أن يؤدي تأييده للوقف التقني إلى معالجة العجز المالي المتزايد الذي تواجهه بعثة الاتحاد الأفريقي فيما تستعد البعثة للخروج في كانون الأول/ديسمبر 2024. وكما أشار العديد من أعضاء المجلس سابقاً، فإن الجهود الجارية لنقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية يجب أن يقابلها تمويل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به من خلال النظر في استخدام الاشتراكات المقررة لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعمليات دعم السلام المماثلة التابعة للاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد، فإنني أبلغ المجلس بالتزام الاتحاد الأفريقي بتقاسم الأعباء، بما في ذلك من خلال تخصيص أموال من صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي لدعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأعرب أيضاً عن خالص امتناني للدعم الذي قدمه على مر السنين الشركاء التقليديون وغير التقليديين لقوات الأمن الصومالية

وترحب المملكة المتحدة بالتزام الحكومة بإطلاق عمليات سياسية شاملة للجميع. ومن شأن إحراز تقدم في جدول الأعمال هذا، بما في ذلك الوضوح بشأن النموذج الانتخابي ومراجعة الدستور، أن يدعم الاستقرار في الصومال في الأجلين المتوسط والطويل. والواقع أن إحراز تقدم في بناء الدولة وبناء السلام ضروري أيضا لضمان إحراز تقدم مستدام في مكافحة حركة الشباب لأنه سيعزز المكاسب العسكرية. إن أولويتنا العليا في الصومال هي دعم الحكومة للجهود بأهدافها المتعلقة ببناء الدولة والإصلاح السياسي فيما تواصل التصدي للتهديدات الأمنية.

أود أن أختتم بياني بالإشادة بالصومال على التقدم الذي أحرزه من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبفضل العمل الشاق الذي يقوم به الصومال، يسير البلد على الطريق الصحيح للاستفادة من تخفيف عبء الديون، بما في ذلك من المملكة المتحدة. وبعد تخفيف عبء الديون، ستتاح للصومال الفرصة لمواصلة زيادة تحصيل الإيرادات وتعزيز الإدارة المالية والحد من الحيز المتاح لممارسة الفساد. وفي المجمل، ينبغي أن تكون النجاحات الأمنية، المقترنة بالتقدم المحرز في إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مدعاة للتفاؤل المشوب بالحدس.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للصومال، السيدة كاتريونا لينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السيد محمد الأمين سوييف، على إحاطتهما. وأرحب أيضا بالممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

وننتي على الدور الريادي لفريق الممثلة الخاصة للأمين العام وننتطلع إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال هذا الشهر.

تشعر الولايات المتحدة بالتفاؤل إزاء الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والاستقرار في الصومال وشرق أفريقيا من خلال التصدي للتهديد الذي تشكله

الأول/ديسمبر 2024، والبناء عليها، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية للمساعدة وبناء القدرات في مجال الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سوييف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لينغ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال سوييف على إحاطتهما هذا الصباح وعلى العمل المستمر لفريقيهما وقواتهما في ظل ظروف صعبة للغاية. وأرحب أيضا بمشاركة السفير عثمان، الممثل الدائم للصومال، في جلسة اليوم.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعم المملكة المتحدة الكامل للصومال وتضامنها معه في المعركة ضد حركة الشباب. إننا نقرب من لحظة حرجة في عملية الانتقال الأمني. ففي عام 2024، سنشهد استمرار الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى قوات الأمن التي يقودها الصوماليون. وسيحدث ذلك في الوقت الذي يواصل فيه الصومال عملياته الهجومية المستمرة ضد حركة الشباب. وينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة مواصلة العمل عن كثب مع الصومال والاتحاد الأفريقي لضمان أن يكون كلا الهدفين متوازنين وناجحين. ويتعين على الدول الأعضاء أن تدعم البعثة والصومال ماليًا. ومنذ عام 2022، ساهمت المملكة المتحدة بأكثر من 57 مليون دولار في بعثة الاتحاد الأفريقي وبأكثر من 12 مليون دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستثماراني لقوات الأمن الصومالية، ونحث الدول الأعضاء الأخرى على زيادة دعمها أيضا.

وترحب المملكة المتحدة بالتعاون الإيجابي بين الحكومة والبعثة في التقييم التقني المشترك الذي أجري مؤخرا. فبالعمل معا، يمكن للاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء، أن يكفلا نجاح الانتقال الأمني. لقد قدمت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تضحيات هائلة لتمكين الصومال من الوصول إلى ما هو عليه اليوم، ونحن نؤيدهما تأييدا كاملا في سعيهما إلى إنجاز المهمة.

المستوى لإعلان التبرعات في أيار/مايو لإبقاء الأزمّة على جدول الأعمال والتأكد من أننا نحفز جميع الشركاء على العمل. وقد جمعت هذه الفعالية 2,4 بليون دولار.

إن الولايات المتحدة تدعم الشعب الصومالي بقوة وتظل ملتزمة بالمساعدة في تعزيز الديمقراطية والسلام والاستقرار، وسنواصل العمل مع الصومال والشركاء الدوليين لبناء مستقبل أكثر إشراقاً للشعب الصومالي.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

ونشكر السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام للصومال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وسعادة السيد محمد الأمين سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، على إحاطتهما. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال، شقيقنا السفير أبو بكر عثمان، في هذه الجلسة.

نود بداية أن نشيد بالجهود الرائعة التي يبذلها الرئيس حسن شيخ محمود في النهوض بالأولويات الرئيسية للصومال وبناء الدولة من خلال إجراء حوار سياسي تشاوري وشامل للجميع. وتدّد دعوته لانعقاد المجلس الاستشاري الوطني، الذي جمع القادة الاتحاديين وقادة الولايات، على التزامه بتعزيز الوحدة وشمول الجميع في الصومال. وعلى الرغم من أن بعض الولايات الأعضاء في الاتحاد قد اختارت عدم حضور اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني، فإننا نرحب بالالتزام بعقدتها ونشجع بقوة الجهود الجارية لتعزيز إقامة الحوارات البناءة وتيسيرها، لأنها تضطلع بدور أساسي في التصدي للتحديات التي يواجهها الصومال في تحقيق أهدافه المتصلة ببناء الدولة. ونرى أنه يمكن من خلال إقامة الحوارات الشاملة للجميع الاستماع إلى وجهات النظر المتنوعة والنظر فيها، مع مراعاة الهدف النهائي المتمثل في توطيد السلام والاستقرار في الصومال من أجل إيجاد مستقبل أكثر إشراقاً.

وبالمثل، نرحب بالمبادرات المتخذة لحل النزاعات وتعزيز الحوار بين الصومال وصومالياندا. وتجدر الإشارة بتفاعل المبعوث الخاص

حركة الشباب. ونرحب بالنقد الذي أحرزته القوات الصومالية في تحرير المجتمعات المحلية من سيطرة حركة الشباب في منطقة هيران ونشجع على بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاستقرار في هذه المناطق المحررة، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الحكم المحلي. ونهني الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد التي وافقت على إجراء إصلاحات جوهرية على مستوى الحكومة الاتحادية، بما في ذلك وضع هيكل للأمن الوطني وإطار عمل وطني لقطاع العدالة. ومع ذلك، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء النكسات الأمنية الأخيرة في منطقة غالمودوغ، التي أبرزت استمرار محدودية القدرات والتحديات في مجال القيادة والتحكم في صفوف قوات الأمن الصومالية. وتبين تلك التطورات الضرورة الملحة لوضع الصيغة النهائية لخطة انتقال أمني ذات أهداف وجدول زمنية ممكنة تدرك الموارد المتاحة والدعم اللازم.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الجهود التي يبذلها الصومال والاتحاد الأفريقي لبناء قدرات قطاع الأمن الصومالي وتحقيق الاستقرار. ونذكر أن العملية تتطلب تحسين التنسيق الدولي، وسنعمل مع الشركاء لتعديل نهجنا لتحقيق تلك الأهداف. وأشار أيضاً إلى أننا نشعر بالقلق إزاء احتمال وقوع المزيد من العنف في لاسعانود وحولها، ونحث جميع الأطراف على الموافقة على وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وحل منازعاتها سلمياً من خلال الحوار. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى إبداء التزام أكبر برصد تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكاتها داخل لاسعانود وخارجها.

وعلى الصعيد الإنساني، يجب علينا جميعاً أن نتكاتف لمعالجة الآثار الوخيمة الناجمة عن الجفاف الشديد في الصومال. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة الصومال في معالجة الأزمّة، بما في ذلك من خلال تقديمها أكثر من 750 مليون دولار من المساعدات الإنسانية هذا العام. ونحن فخورون بكوننا أكبر جهة مانحة إنسانية للصومال. وفي وقت سابق من هذا العام، سافرت السفيرة توماس - غرينفيلد إلى مقديشو لاستعراض الحالة الإنسانية والأمنية. وأثناء وجودها هناك، دعت المجتمع الدولي إلى القضاء على الجوع والمجاعة بشكل نهائي. وأتبعنا تلك الزيارة بالمشاركة في استضافة اجتماع رفيع

لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، تشير تلك الحوادث قلما عميقاً وتبرز الحاجة الملحة إلى الدعم المستمر في التصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها البلد.

لقد طلبت حكومة الصومال الاتحادية وقفاً فنياً لمدة ثلاثة أشهر للخفض التدريجي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وإذ يدرك مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أهمية مواصلة تقديم الدعم للصومال في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار الدائمين، فقد أعرب عن تأييده لهذا الطلب. ويتفق الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس مع المبرر الذي قدمه الصومال لطلب الوقف الفني للخفض التدريجي للقوة ونرى أنه يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أيضاً أن يؤيد ذلك تضامناً مع تطلعات البلد إلى تحقيق السلام والأمن. ونرى أن من الأهمية بمكان مواصلة تقديم الدعم لحكومة الصومال الاتحادية للحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مر السنين في تحقيق الاستقرار في البلد، لا سيما أثناء تنفيذ الوقف الفني. وفي ذلك الصدد، يدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس جميع الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والقطاع الخاص والجهات المانحة وشركاء الصومال الثنائيين، إلى المساعدة في تعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ الناجح للوقف المؤقت لمدة ثلاثة أشهر للخفض التدريجي لأفراد البعثة، فضلاً عن الانتقال السلس للمسؤوليات الأمنية ذات الصلة إلى قوات الأمن الصومالية. وفي ذلك السياق، ندعو أيضاً إلى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة لدعم جهودها في مكافحة التهديدات داخل البلد.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نشيد بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فبالرغم مما يواجهه الصومال من تحديات، من قبيل الجفاف والفيضانات والتداعيات الشديدة لتغير المناخ والصدمات الاقتصادية، فقد أظهر قدرة على الصمود وتصميماً ملحوظين. وبإدل التنفيذ الناجح لاستراتيجية الحد من الفقر وإنشاء السجل الاجتماعي الموحد واعتماد تشريعات هامة مثل مشروع قانون المراجعة الوطنية للحسابات، على تصميم الحكومة على تحسين الرفاه الاقتصادي لشعبها.

للحكومة الاتحادية المعني بالحوار بين الصومال وصوماليلاند مع الجهات السياسية صاحبة المصلحة والمجتمع المدني. فتلك الجهود تكتسي أهمية حاسمة لتعزيز التفاهم وإيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين. ونشجع على مواصلة تلك المحادثات ونحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على المشاركة فيها بنشاط من أجل التوصل إلى حل سلمي ومفيد للطرفين.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء النزاع الأخير الذي اندلع في لاسعانود والمناطق المحيطة بها. فقد أسفر اندلاع العنف وتصاعد الأعمال العدائية عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريد الأبرياء. وفي ذلك الصدد، ندعو إدارة صوماليلاند وشيوخ عشيرة دولباهانتي إلى الانخراط في جهود اتصال ووساطة مجدية للتوصل إلى حل سلمي يمكن أن يهيئ بيئة مؤاتية لتحقيق الاستقرار والمصالحة في لاسعانود والمناطق المحيطة بها. ويعيد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس تأكيد التزامهم بدعم أي تدابير يمكن أن تعزز السلام والاستقرار والمصالحة في لاسعانود وضواحيها، ويعربون عن تضامنهم مع المجتمعات المتضررة. ويحدونا أمل صادق في أن يتسنى من خلال العمل معاً حل النزاع بسرعة وتمكين المجتمعات المتضررة من بدء عملية التعافي وإعادة بناء حياتها. ونعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأسر الذين سقطوا ضحايا للهجمات الإرهابية ونشيد بجميع حفظة السلام الذين يخاطرون بحياتهم.

وعلى الرغم من استمرار الهجمات ضد حركة الشباب والنجاح في تحرير بعض المناطق من هذه الجماعة الإرهابية، لا تزال الحالة الأمنية في الصومال متوترة وخطيرة. وكما سمعنا سابقاً، فإن استمرار حركة الشباب في استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع قد أسفر عن وقوع عدد كبير من الضحايا. وعلى وجه التحديد، تسببت هجماتها الـ 255 التي استخدمت فيها تلك الأجهزة المتفجرة في مقتل 692 شخصاً. وقد استهدفت هجماتها بالنيران غير المباشرة، بما في ذلك الهجمات الصاروخية، المؤسسات الوطنية المهمة، بما في ذلك مطار آدم عدي الدولي والقصر الرئاسي ومنشآت الأمم المتحدة، مما أسفر عن وقوع عدة إصابات ووفيات. وفي ضوء الانسحاب التدريجي الجاري

مع جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل ضمان عملية كلية وشاملة لبناء الدولة.

ونغتتم هذه الفرصة لنكرر دعوتنا إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وذات مغزى وأمنة في العمليات السياسية والانتخابية والدستورية. ونشعر بخيبة أمل إزاء المشاركة السياسية المحدودة للمرأة في صنع القرار، ونشيد بجهود منظمات المجتمع المدني النسائية لضمان أن تسمع أصوات النساء، ليس ذلك فحسب، بل أن تُشمل أيضا. ونظل نؤيد دعوتهن إلى إدراج قضايا المرأة في المجلس الاستشاري الوطني، بما في ذلك التشريعات المراعية للمنظور الجنساني والتدابير الخاصة لضمان تحقيق حصة الـ 30 في المائة.

ومن الأهمية بمكان أيضا الحفاظ على حيز مدني وأن يتمكن جميع الصوماليين، بمن فيهم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقبائل، من المشاركة بحرية في المسائل الرئيسية ذات المصلحة والاهتمام الوطنيين. وفي غضون ذلك، نرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأطراف الفاعلة في مجال سيادة القانون. إن النظام القائم على القواعد يولد الثقة داخل المجتمعات، وهو فرصة لاستعادة السلام.

وترحب مالطة بالجهود المكثفة التي يبذلها الصومال لاجتثاث جذور حركة الشباب وتعرب عن امتناننا للشجاعة التي أبداهها الصوماليون في ذلك الصدد. وندين بأشد العبارات جميع الهجمات التي تشنها حركة الشباب، ونضع ثقتنا في الجهود المتضافرة التي يقودها الصوماليون، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، للحفاظ على المناطق المستعادة مع إصلاح قطاع الأمن في الصومال. فكلتا تانك الممارستان مترابطتان وينبغي أن تجريا بالتوازي.

ومن ذلك المنطلق، يسهم الاتحاد الأوروبي في كل من البعثة الانتقالية والجيش الوطني الصومالي لضمان وفاء البعثة الانتقالية بولايتها وتحمل الصومال المسؤولية ومنع حدوث فراغ في المناطق المحررة. وقد خصص الاتحاد الأوروبي 85 مليون يورو للمكون العسكري للبعثة الانتقالية في عام 2023 و 33 مليون يورو إضافية للمكونات المدنية والشرطة لعامي 2023 و 2024، ما يرفع إجمالي

ونحث جميع الشركاء على التعجيل بإبرام اتفاقات لتخفيف عبء الديون لتزويد الصومال بالتمويل الإنمائي الدولي اللازم، بينما نحث الحكومة على مواصلة إصلاحاتها في مرحلة ما بعد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما في مجال الإدارة المالية الرشيدة، من أجل تحقيق تقدم وازدهار مستدامين.

وعلى الجبهة الإنسانية، يعاني الصومال، شأنه شأن بلدان أخرى في القرن الأفريقي، من أزمة حادة، تفاقم بسبب عواقب تغير المناخ. وتواجه الفئات السكانية الضعيفة داخل البلد الآثار المدمرة للجفاف والنزاع والفيضانات، التي زادت من تفاقم محنتهم.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الحالية، لا سيما بسبب النقص الكبير في التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023. ومع تأمين 37.4 في المائة فقط - حوالي 942.6 مليون دولار من أصل 2.6 بليون دولار - من التمويل المطلوب، فإن القدرة على تلبية الاحتياجات العاجلة لعدة ملايين من الناس مقيدة تقييدا شديدا. ونحث مجتمع الجهات المانحة على المساعدة في سد فجوة التمويل بغية تخفيف معاناة الشعب الصومالي.

وفي الختام، نعيد تأكيد التزامنا باستقلال الصومال وسيادته وسلامته الإقليمية. وستواصل المجموعة الوقوف إلى جانب شعب الصومال في كفاحه من أجل السلام والأمن والتنمية الوطنية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لينغ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي الأمين سوييف على إحاطتهما. كما نرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

ترحب مالطة بالجهود المكثفة للنهوض بالحوار السياسي بشأن الأولويات الوطنية الرئيسية، وتشيد بقيادة حكومة الصومال الاتحادية في ذلك الصدد. وإذ تبث فينا الأمل بالاتفاقات التي أبرمت مؤخرا بشأن عملية استعراض الدستور والأعمال التحضيرية للانتخابات على المستوى الاتحادي، يظل يساورنا القلق لأن بونتلا ند تأي بنفسها عن تلك الممارسة الحاسمة. وندعو إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق

يأمل وفد بلدي أن يعزز الصومال الحوار والمشاورات بشأن الأولويات الرئيسية لبناء الدولة، بما في ذلك استعراض الدستور والتحضير للانتخابات المقبلة.

إن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة، لتعزيز قدرة الصومال على وضع تشريعات بشأن الجنسية والمشاركة وصنع القرار أمر بالغ الأهمية. إننا نتفق مع الأمين العام على المستوى الذي لا يبعث على التفاؤل الذي اتسمت به المشاركة السياسية للمرأة الصومالية. وبوصفنا من الموقعين على الالتزامات المشتركة لخطة المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإننا نعيد التأكيد على أن العمليات السياسية الإقصائية تعرض السلام والاستقرار الدائمين للخطر. ومما يبعث على القلق أن جماعة الشباب الإرهابية لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في الصومال والمنطقة. وفي مواجهة تلك التهديدات الأمنية وبغية وقف العنف، من الأهمية بمكان أن تدعم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال الحكومة.

وتشير المعلومات التي تلقاها المجلس إلى حدوث زيادة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال، التي ترتكب معظمها حركة الشباب. ومن واجب الدولة أن تعطي الأولوية لحماية حقوق الطفل. وينبغي معاملة الأطفال المحرومين من حريتهم بسبب صلات مزعومة بالجماعات المسلحة كضحايا لا كمقاتلين سابقين، وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، نشيد بأوجه التقدم التي أحرزت مؤخرا في القوانين المتعلقة بحقوق الطفل وقضاء الأحداث.

كما ندعو إلى احترام حقوق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب إجراء تحقيق شامل في انتهاكات هذه الحقوق، إذ ينبغي ألا يكون هناك مكان للقيود المفروضة على حرية الرأي أو التعبير.

إن حالة الأمن الغذائي في الصومال تبعث على القلق، ونكرر التأكيد على أهمية العمل على جميع المبادرات الرامية إلى تحسين ظروف الشعب الصومالي. والآن بعد أن أصبحت ظاهرة النينيو تهدد مرة أخرى بضرب المنطقة، فإن دعم المجتمع الدولي ضروري لبدء جهود الاستجابة الوقائية والإنسانية.

دعم الاتحاد الأوروبي منذ تشكيل البعثة الانتقالية إلى أكثر من 2.5 بليون يورو.

وتحث مالطة على بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل دائم وهادف للنزاع في لاسعانود. وإذ ندعو إلى المساءلة، نواصل دعم المساعي الحميدة للأمم المتحدة لاستكمال جهود الحوار الوطني التي يملكها الصوماليون، بما في ذلك جهود شيوخ العشائر.

ويساور مالطة القلق إزاء الزيادة الصارخة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جميع أنحاء البلد، ولا سيما اختطاف 263 طفلا للتجنيد والاستخدام القسري. وندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، نرحب بتأييد الحكومة الاتحادية للقائمة المرجعية للتحقق من العمر ونحثها على مواصلة مشاركتها لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وفي الوقت الذي يكابد فيه الصومال الصدمات المناخية - مثل ما يتوقع من هطول فوق المتوسط للأمطار، ما سيزيد من تفاقم الاحتياجات الإنسانية - يساورنا القلق من أن ما يصل إلى 3.7 ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويتوقع أن يعاني 1.5 مليون طفل من سوء التغذية الحاد. ويجب على المجتمع الدولي أن يصغي إلى هذا التحذير وأن يتصرف الآن من خلال زيادة العمل الإنساني إلى الصومال، لا سيما فيما يتعلق بإيصال المساعدات الغذائية الأساسية.

ختاما، نلتزم مالطة التزاما عميقا بالسلام والاستقرار والأمن في الصومال. وإذ نتطلع إلى تجديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نواصل دعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام لينغ، اللتان كفلتا، بالشراكة مع حكومة الصومال الاتحادية، أن السلام المستدام يكمن في صميم ولايتهما.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة كاتريونا لينغ والسيد محمد الأمين سوييف على بيانتهما، وأنوه بحضور ممثل الصومال في هذه الجلسة.

مع الشركاء لشن هجوم مضاد ضد حركة الشباب. ونحن ندرك التحديات العديدة التي نواجهها، لا سيما مع استمرار حركة الشباب في استخدام الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي ذلك الصدد، تظل جهود تحقيق الاستقرار حاسمة لضمان تعزيز المكاسب وتجنب حدوث فراغ أمني في المناطق المحررة. وفي الوقت الذي تتطلع فيه بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى الانسحاب بحلول نهاية عام 2024، يجب بذل الجهود لتعزيز قدرة القوات الوطنية. ويكتسي التنسيق والتخطيط بين بعثة الاتحاد الأفريقي والصومال أهمية حاسمة لإعداد البلد لتسليم السلطة الأمنية وتمكينه من ضمان حماية مدنييه.

ثالثاً، لا تزال الحالة الإنسانية مروعة، إذ يحتاج 8,3 مليون شخص إلى المساعدة. وعلى الرغم من تجنب المجاعة، لا تزال الصدمات المناخية المتكررة والنزاعات تؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. ونشدد على أهمية استمرار المعونة الإنسانية للتخفيف من حدة تلك التحديات. ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار النزاع في لاسعانود، الذي يتسبب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين والبنية التحتية الأساسية. وكما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد شرد أكثر من 185 000 شخص. وندعو جميع الأطراف إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية، في حين يجب محاسبة المسؤولين عنها.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي نتكلم فيها ألبانيا بشأن هذه المسألة في مجلس الأمن، فإننا نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على دعمنا للعمل الحاسم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في دعم حكومة الصومال. ومع انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي، من الأهمية بمكان بناء قدرة الأمن والحوكمة في الصومال لتولي مسؤولية حماية الشعب. إن تطلعات الشعب الصومالي إلى السلام والاستقرار والرخاء تستحق أن تتحقق.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة الخاصة لينغ والممثل الخاص سويغ على إحاطتهما، وأرحب بحضور الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

ونقر بطلب حكومة الصومال الاتحادية إرجاء المرحلة الثانية من العملية الانتقالية لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال لمدة 90 يوماً، وندعو إلى مواصلة التعاون الوثيق بين الحكومة والأمم المتحدة من أجل التمكين من إجراء انتقال تدريجي ومسؤول، بدون فراغ أمني ومع احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وستدعم إكوادور بشكل بناء المفاوضات بشأن التجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لينغ على إحاطتها عن الحالة في الصومال وأشدد على دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. كما أشكر السيد سويغ على إحاطته وأرحب بوجود الصومال في هذه الجلسة. تشيد ألبانيا بحكومة الصومال على التزامها المستمر بمعالجة الحالة المعقدة وتعزيز مكافحة الإرهاب. وأود أن أركز على ثلاثة مجالات رئيسية.

أولاً، كما أبرز تقرير الأمين العام (S/2023/758)، أحرز الصومال تقدماً في العمليات التشريعية الرئيسية للنهوض بالأولويات الوطنية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالموافقة على مشروع قانون حقوق الطفل، الذي يمثل خطوة هامة نحو حماية حقوق جميع الأطفال الصوماليين. ونرحب أيضاً بالجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، ولكننا نعتقد أنه يجب تعزيز الأطر القانونية لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونشجع حكومة الصومال على العمل مع الأمم المتحدة والنهوض بجهودها لبناء الدولة. ويلزم إحراز تقدم في العمليتين الدستورية والانتخابية. ونشعر بقلق عميق إزاء ما أفيد عن القيود المفروضة على حرية التعبير والصحفيين ووسائل الإعلام. وندعو حكومة الصومال إلى اتخاذ خطوات لخلق مساحة مدنية آمنة وشاملة ضرورية لأي ديمقراطية مزدهرة.

ثانياً، يشجعنا أن الحكومة قد تولت زمام الأمن وأعطته الأولوية واتخذت خطوات لاستعادة السلام والاستقرار في البلد. ونشيد بالتقدم المحرز نحو إعادة تشكيل الجيش الوطني الصومالي والجهود التعاونية

بالعملية الانتقالية. وتلاحظ الصين أن الحالة في لاسعانود لم تهدأ بعد، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى الاستجابة للنداء الذي وجهه الرئيس في مجلس الأمن في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9356) بممارسة الهدوء وضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات انتقامية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الحالة. وينبغي للمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أن يضطلعاً بمساعيها الحميدة على أساس مسؤولية السلطات الصومالية المعنية وحماية سيادة الصومال وسلامته الإقليمية.

ثالثاً، قادت الممثلة الخاصة لينغ، منذ توليها منصبها، بعثة الأمم المتحدة في جهودها المتعددة لتعزيز الحوار السياسي وصون الاستقرار والاضطلاع بالأنشطة الإنسانية والإنمائية. وتجري حالياً مناقشة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في المجلس. وتأمل الصين أن تركز بعثة الأمم المتحدة على ولايتها الأساسية، وأن تبذل جهوداً مكثفة لمساعدة الصومال على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وأن تتخذ المزيد من التدابير العملية لتعزيز المساعدة الإنسانية والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وأن تدعم خطة تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة وتدابير مكافحة الإرهاب والقضاء على نزعة التطرف التي اتخذها الصومال. ومن الضروري أن تخطط الأمم المتحدة لتعاونها المستقبلي مع الصومال بطريقة متكاملة، وأن تسمح بانتقال بعثة الأمم المتحدة وفقاً لطلب حكومة الصومال، وأن توائم جهودها مع المهام ذات الأولوية للتنمية الوطنية في الصومال. وقد دعت السلطات الصومالية مراراً وتكراراً إلى رفع الحظر المفروض على الأسلحة. وينبغي للمجلس أن يستجيب لشواغل الجانب الصومالي، وأن يعدل تدابير الجزاءات في ضوء الحالة الأمنية في الميدان، وأن يهيئ الظروف المؤاتية لبناء الدفاع الوطني الصومالي.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كاتريونا لينغ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال محمد الأمين سوييف على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب كذلك بحضور الممثل الدائم للصومال هنا اليوم.

في الوقت الحاضر، تمر العملية السياسية والأمنية في الصومال بمرحلة حرجية. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتوانى في اهتمامه ودعمه في هذا المنعطف ويجب أن يساعد الصومال على مواجهة التحديات على جميع الجبهات على نحو أفضل.

أولاً، ينبغي بذل كل الجهود لتوطيد الإنجازات في مجال مكافحة الإرهاب. وقد حققت السلطات الصومالية نتائج ملموسة في مكافحة الإرهاب. وقد شنت حركة الشباب الإرهابية مؤخراً هجمات متكررة على المؤسسات الحكومية ومرافق المطارات ووكالات الأمم المتحدة، مما أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود الصومال لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار وأن يساعد قوات الأمن الصومالية على تسريع وتيرة تدريبها وبناء قدراتها بغية اضطلاعها بمسؤولية أكبر عن الأمن. وفي الآونة الأخيرة، دعت الحكومة الاتحادية إلى وقف خطة خفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وتعتقد الصين أن خطة الإنهاء التدريجي هـ ينبغي تنفيذها بطريقة سلسلة ومنظمة ومسؤولة على أساس تقييم شامل للحالة الأمنية بغية تجنب حدوث فراغ أمني. وفي الوقت نفسه، تعاني بعثة الاتحاد الأفريقي من نقص خطير في التمويل. وأعرب الأمين العام عن قلقه في تقريره (S/2023/758) ودعا إلى مزيد من الدعم المالي من الأطراف الممولة. وتنتظر الصين نظرة إيجابية إلى دراسة المجلس لخيارات تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي وتأمل أن تستجيب البلدان المتقدمة النمو والأطراف المؤسسة وأصحاب المصلحة الرئيسيون لنداء الأمين العام بمواصلة دعمها المالي حتى لا تضيق سنوات من الجهد الذي بذلته البعثة.

ثانياً، يجب أن ندعم الانتقال السياسي في الصومال، إذ أنه الأساس ذاته لتوطيد الأمن الوطني وصون الاستقرار السياسي. وتؤيد الصين عقد مؤتمر تشاوري وطني بين حكومة الصومال الاتحادية ودولها الأعضاء، لتعزيز الحوار السياسي ومناقشة المسائل الرئيسية مثل الانتخابات ومكافحة الإرهاب والمصالحة. وتدعو جميع الأطراف إلى مواصلة حل خلافاتها من خلال الحوار والتشاور والنهوض

آفاقا مستقبلية يمكن أن تحول دون انخراطهم في الجماعات المسلحة والأنشطة غير القانونية. ومن جانبها، قدمت اليابان الدعم للمنظمات المحلية لمساعدة رواد الأعمال الشباب على استكشاف إمكانات الأعمال التجارية التي يمكن أن تزيد من فرص العمل للشباب.

إن نجاح المرحلة الانتقالية في الصومال ضروري لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وهذا يتطلب دعما مستمرا من المجتمع الدولي، ولا تزال اليابان ملتزمة بذلك الجهد الجماعي.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمقدمي الإحاطتين اليوم، الممثلة الخاصة كاتريونا لينغ والسفير محمد الأمين سوييف. كما نرحب بمشاركة الصومال في هذه الجلسة.

على مدى العقدين الماضيين، وعلى الرغم من الصعاب، أثبت الصومال أنه مثال عظيم على القدرة على الصمود وعلى إمكانات الشراكات الإقليمية والدولية. ولذلك، أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعمنا لشعب الصومال وحكومة الصومال الاتحادية ولكل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. فيفضل جهودهم الجماعية، وعلى الرغم من التحديات التي لا يزال البلد يواجهها، واصل الصومال مساره التصاعدي الملهم.

وبينما نجتمع اليوم، يستمر تحقيق الاستقرار في البلد، وكانت الجهود المبذولة للتصدي للإرهاب فعالة، مما أتاح فرصة لتوطيد السلام الدائم في الصومال. إنه إشادة برؤية القيادة الصومالية وقوة شعبها. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للحفاظ على هذا الزخم، حيث يسعى الصومال إلى التخلص من حركة الشباب وبدء تحقيق انتعاشه. وفي هذا السياق، أود أن أدلي بثلاث نقاط رئيسية.

أولا، إن جهود مكافحة الإرهاب يجب مواصلة بقيادة حكومة الصومال الاتحادية. فقد أظهر الرئيس حسن شيخ محمود والجيش الوطني الصومالي تصميمًا كبيرًا على العمل على طرد حركة الشباب

وأود أن أبدأ بالإشادة بجميع أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية على تضحياتهم في العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة. إن النجاح في إنجاز المرحلة الأولى من خفض التدريجي للبعثة يبين الإرادة السياسية القوية لحكومة الصومال الاتحادية في العمل على تنفيذ الانتقال الأمني المقرر، الذي نرحب به جميعا.

إن مواصلة العمليات الهجومية الناجمة ضد معازل حركة الشباب في المناطق النائية مع تعزيز السيطرة الأمنية للحكومة في المناطق المحررة حديثا مهمة صعبة. وإجراء استعراض أمني شامل للمراكز السكانية المحيطة بقواعد العمليات الأمامية عملية هامة للحيلولة دون وجود أي نقاط ضعف يمكن أن تستغلها حركة الشباب. ولذلك، فإننا ننتهز ضرورة التوقف التقني لمدة ثلاثة أشهر للمرحلة الثانية من التخفيض التدريجي للبعثة الذي طلبته حكومة الصومال الاتحادية كفترة لإعادة التنظيم.

وإضعاف حركة الشباب ومنع أي تكرار لتوغلها في المجتمع الصومالي مسعى طويل الأجل يقوم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وينبغي أن يستند بسط سلطة الدولة إلى الحوكمة الرشيدة مع ضمان سلامة شعب الصومال وتحسين رفاهه الاجتماعي. وهذا ما ينبغي القيام به إذ يتعرض البلد لتحديات متعددة، بما في ذلك الصدمات المناخية الشديدة. وسيساعد تقديم الخدمات الأساسية بصورة موثوقة على ضمان ثقة السكان، وهو أمر حيوي لتحقيق الاستقرار المستدام. ولذلك، فإن إعداد ما يكفي من قوات الأمن أمر حاسم، والتعجيل بإصلاح قطاع الأمن أولوية في ذلك الصدد. ونشيد بالبلدان المجاورة التي تساهم بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على دعمها المستمر لتكوين قوات من أجل الصومال. ولا بد من تعزيز وجود قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك من أجل تغطية مخيمات المشردين داخليا المتاخمة للقاعدة الأمامية للعمليات التابعة للبعثة وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى الضعفاء.

كما يجب أن نركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال بناء القدرات، خاصة إذا أردنا أن نوفر للشباب الصومالي

ويمكن أن تصبح محركاً للنزاع. ولهذا السبب أقامت الإمارات العربية المتحدة شراكة مع الحكومة الصومالية بغية المساعدة على التخفيف من الاحتياجات الإنسانية في الميدان. وخلال الفترة بين عامي 2018 و 2023، بلغت المساعدات المقدمة من الإمارات العربية المتحدة إلى الصومال 197 مليون دولار.

ثالثاً، إن التصدي للتحديات المباشرة التي تواجه الصومال يجب ألا يصرفنا عن تناول التنمية المستدامة الطويلة الأجل للبلد. ولا تزال الإمارات العربية المتحدة، بصفقتها الفردية وبصفقتها عضواً في اللجنة الخماسية المعنية بالصومال، ملتزمة بأمن البلد واستقراره على المدى الطويل. ويحدد برنامج الحكومة لتحقيق الاستقرار والمصالحة المجالات التي تحتاج على وجه الاستعجال إلى قدر كبير من الاهتمام والاستثمار، ومن أهمها الانتعاش الاقتصادي والتنمية في الصومال. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن التنمية الاقتصادية أداة قوية لبناء السلام من شأنها أن تعزز مكاسبه الأمنية. وتتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استضافة الاجتماع الخماسي القادم لمناقشة كيفية مواصلة دعم شعب الصومال. وقد حان الوقت الآن لمضاعفة دعمنا للتقدم الكبير المحرز حتى الآن في تفعيل إصلاحات اقتصادية يمكن أن تعزز انتعاش البلد.

إن شعب الصومال لديه العزم ويتسم بالإبداع لإيجاد الحلول للتحديات التي يواجهها وتمهيد الطريق نحو إقامة مجتمع يجسد تطلعاته. وستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم دعمها الثابت.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثلين الخاصين على إحاطتهما، وأرحب بحضور الممثل الدائم للصومال في جلسة هذا الصباح. ومن جانبي، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً وقبل كل شيء، ترحب فرنسا بالجهود التي بذلت لإحلال السلام في الصومال. وأود أن أشير إلى الجهود السياسية على وجه الخصوص، بما في ذلك تنظيم الرئيس حسن شيخ محمود للمجلس الاستشاري الوطني، الذي يشكل خطوة هامة نحو تعزيز الوحدة الوطنية.

من معاقلة في جميع أنحاء البلد، ولكننا جميعاً ندرك تماماً أن أنشطتها الإرهابية لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للصومال والقرن الأفريقي الأوسع نطاقاً. وفي يوم الاثنين الماضي تحديداً، كان مقتل صحفي على يد حركة الشباب خلال هجوم انتحاري على مطعم في مقديشو تذكراً أخرى بضرورة توخي اليقظة.

وفي الأشهر الأخيرة، ردت حركة الشباب، التي هدها هجوم الحكومة الصومالية، بتصعيد العنف. والخطوات التالية في مواجهة حركة الشباب واضحة. فثمة حاجة إلى استراتيجية منسقة تدعم الهجوم العسكري الجاري لحماية الصوماليين بينما تساعد حكومة الصومال أيضاً على ترسيخ ما حققته من مكاسب إقليمية. لقد أخذ الصومال المخاوف الدولية بشأن الحرب ضد حركة الشباب على محمل الجد، بما في ذلك تطوير آليات المساءلة لتعقب منظومات الأسلحة، وهي علامة مشجعة للغاية. والأمر الآن بيد المجتمع الدولي والمجلس للوفاء بالتزاماتهما بموجب الاتفاق. ولا تكون الجزاءات فعالة إلا إذا كانت مواكبة للديناميات المتغيرة على أرض الواقع. وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن الوضع الراهن يستلزم رفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة الصومال الاتحادية.

وإلى جانب البلدان الأفريقية المساهمة بقوات، نؤيد دعوة الصومال إلى تنفيذ وقف مؤقت لمدة ثلاثة أشهر لانسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، مما سيتيح الوقت الذي تسم الحاجة إليه لوضع استراتيجيات مناسبة لمنع احتمال حدوث فراغ أمني سيكون مهيباً لأن تستغله حركة الشباب. كما يجب علينا أن نظل متحليين باليقظة فيما يتعلق بالتداعيات الإقليمية لحركة الشباب، بما في ذلك علاقاتها مع الشبكات الإرهابية الأخرى، وينبغي أن نواصل دعم تعاون حكومة الصومال مع جيرانها للتصدي لذلك التهديد.

ثانياً، يجب تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. فالصومال يواجه الكوارث بشكل منتظم بسبب تغير المناخ، بما فيها موجات الجفاف المتكررة التي تؤثر على الأمن الغذائي وتفاقم الفقر، والفيضانات الأخيرة التي شردت ما يقرب من ربع مليون شخص. وتؤدي هذه الأحداث إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً

محمود بتنظيم مؤتمر بشأن الأمن في الصومال في نيويورك في 12 كانون الأول/ديسمبر. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً كاملاً بدعم الصومال، من خلال كل من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثتي الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في الصومال. وأود أن أذكر بأن مجموع المساعدات والدعم قد بلغ أكثر من 4.3 بلايين يورو منذ عام 2009.

وستظل فرنسا والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم الصومال وشعبه ومساندتهما.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة لينغ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال سوييف على عرضيهما وأعمالهما. وأرحب أيضاً بحضور ممثل الصومال بيننا في هذه الجلسة.

وفي هذا المنعطف المحوري من عملية الانتقال الأمني في الصومال، يواجه البلد تحديات متعددة الأبعاد ومعقدة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، كما يشير الأمين العام في تقريره (S/2023/758)، يقع الصومال في بؤرة تغير المناخ. ولا تزال الحالة الإنسانية مأساوية ومن المرجح أن تتفاقم نتيجة لهطول الأمطار المرتبطة بظاهرة النينيو. وقد أسفرت الآثار المترابطة للنزاع وتغير المناخ عن نزوح أكثر من مليون شخص خلال العام الماضي، معظمهم من النساء والأطفال. ولا تزال العديد من المناطق تكافح من أجل التعافي من الجفاف الذي طال أمده. وبالإضافة إلى ذلك، سيتأثر قريباً أكثر من 100 000 شخص بموسم الأمطار الثاني، في حين غمرت المياه بالفعل أكثر من 100 مخيم للمشردين داخليا.

أولاً، مؤخراً ناقش فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن، الذي تشترك في رئاسته الإمارات العربية المتحدة وموزامبيق وسويسرا، أثر الفيضانات وعواقبها المحتملة على ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وفي ذلك الصدد، نرحب

وتشجع فرنسا جميع الجهات المعنية الصومالية على المشاركة بغية التوصل إلى توافق في الآراء. ومن الضروري أن تؤخذ مشاركة النساء والشباب والمجتمعات المهمشة في الاعتبار الكامل في ذلك الإطار، وأنا على علم بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في ذلك الاتجاه. وأود هنا أن أشكر الممثلة الخاصة وفريقها وأن أشيد بما يقومون به من تعبئة.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة على الجبهة الأمنية، ترحب فرنسا بالتزام الصومال، وكذلك البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بمكافحة حركة الشباب، مما أسفر عن استعادة مختلف الأراضي في جنوب البلد ووسطه في الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من أوجه التقدم تلك، لا تزال الحالة هشة. ولا تزال الهجمات المتكررة التي تشنها حركة الشباب تستهدف السكان المدنيين، مما يزيد من أعداد الضحايا والمشردين داخليا. ويساور فرنسا القلق أيضاً إزاء الحالة في لاسعانود في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في 25 آب/أغسطس. ونشجع جميع الجهات المعنية على دعم الحوار الرامي إلى إيجاد حل للنزاع.

ولا تزال للحالة الأمنية تداعيات إنسانية هائلة، في وقت يبعث فيه السياق البيئي إلى الخشية من ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، كما ذكرنا الممثلة الخاصة. ومن الضروري تكثيف الدعم لهؤلاء السكان وتمكين إيصال المعونة الإنسانية بشكل كامل وآمن وبدون عوائق. وأود أن أشير إلى أن فرنسا قدمت مساهمة ثنائية في هذه الجهود بقيمة 5 ملايين يورو لعام 2023.

وأخيراً، يجب مناقشة مستقبل دعمنا للصومال الآن. وقد انخرطت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في عملية انسحاب يجب أن تؤدي إلى رحيلها وفقاً للجدول الزمني الذي وضعه المجلس. وبالنظر إلى التحديات التي لا يزال الصومال يواجهها، من المهم أن نحدد الآن أشكال الدعم التي يمكن تقديمها إلى البلد بعد انسحاب البعثة. ويجب أن يشمل ذلك الدعم جميع شركاء الصومال من أجل مساعدة البلد على إدارة أمنه. وفي ذلك الصدد، أرحب بمبادرة الرئيس حسن شيخ

على المدارس والمستشفيات في منطقة لاسعانود. وعلى الرغم من أن عدد الإصابات قد انخفض بسبب انحسار حدة الاشتباكات في تلك المنطقة، فإن الأعمال القتالية مستمرة ولا يزال خطر التصعيد شديداً، مع عواقب وخيمة على المدنيين.

وأود أن أهنئ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على الدور الحاسم الذي تضطلع به. وستواصل سويسرا دعم بعثة الأمم المتحدة والصومال وشعبه في جهودهم الرامية إلى بناء السلام وتحقيق مستقبل مزدهر.

السيدة إيفستيغنيغا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نحن ممتنون للممثلة الخاصة للأمين العام كاتريونا لينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، السيد محمد الأمين سوييف، على إحاطتهما. ونرحب بمشاركة السيد أبوكر ضاهر عثمان، الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة، في جلسة اليوم.

تؤيد روسيا الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية لتحقيق استقرار الحالة السياسية الداخلية. خلال العام الماضي، كانت هناك زيادة كبيرة في عمل المجلس الاستشاري الوطني. وبدأ البرلمان في مناقشة مقترحات لاستعراض الدستور الوطني والنموذج الانتخابي. وفي اجتماع المجلس الاستشاري الوطني الذي عقد في آب/أغسطس، اتخذت قرارات مهمة لتعزيز تنسيق العمليات العسكرية ضد حركة الشباب والتعجيل بتنفيذ خطة المصالحة الوطنية. ونلاحظ المساهمات الشخصية للرئيس حسن شيخ محمود في الجهود الرامية إلى توحيد الرأي العام في البلد. ومع ذلك، يساورنا القلق لأن بونتلاند وصوماليلاند لا تشاركان في تلك العملية. ومما يثير القلق أيضاً تزايد المعارضة في ولاية جنوب غرب الصومال وبونتلاند وجوبالاند. ونحث جميع المشاركين في العملية السياسية الصومالية على مواصلة العمل معاً لإنشاء نموذج اتحادي مستدام في البلد، مع الحفاظ على السلامة الإقليمية للصومال ووحدته.

ونثير الحالة الأمنية القلق بوجه خاص. وعلى الرغم من العمليات الهجومية التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي، تحتفظ حركة

بمبادرة الوكالة الصومالية لإدارة الكوارث بتشكيل لجنة لتعزيز التأهب وإدارة الأزمات لمواجهة الفيضانات المتوقعة. ونشدد أيضاً على أهمية الجهود الإقليمية ودون الإقليمية. ومن شأن إدراج جزء في التقارير المقبلة للأمين العام مكرس للأثار السلبية لتغير المناخ على السلام والأمن أن ييسر التحليل في ذلك السياق المحدد.

ثانياً، يجب أن تسترشد جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام بنهج منسق وكلي وجامع. ولئن كان من المهم للصومال أن يتمكن من تحمل المسؤولية عن أمنه في الأجل المتوسط، يجب ألا نتعجل بشأن ذلك الانتقال، بغية تجنب الانعكاسات السلبية على الحالة الأمنية والإنسانية في الميدان. ووفقاً لتقرير التقييم المستقل الأخير، أحرز تقدم نحو الاسترشاد بنهج جامع. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات مثيرة للقلق من حيث مشاركة المرأة. وفي ذلك الصدد، تدعم سويسرا مختلف الشركاء المحليين، من مقديشو إلى هرجيسا، في جهودهم لتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار وإقامة عمليات سياسية جامعة. وهذه العمليات ضرورية لإرساء ديمقراطية مستقرة. وترحب سويسرا بعزم الصومال العمل وفق مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. ومع ذلك، يجب عدم استخدام التغيير في النظام وهدف تزامن الانتخابات كذريعة لتأجيل الانتخابات في الولايات الأعضاء في الاتحاد.

ثالثاً، يجب أن يكون احترام القانون الدولي ركيزة الاستجابة لانعدام الأمن في جميع أنحاء البلد. كما نشجب الهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة، وننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال للتصدي لها.

وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين.

وفي ذلك السياق، نشجب بشكل خاص التجنيد القسري للأطفال، الذي تعد حركة الشباب الجاني الرئيسي فيه. ولا يزال الصومال أحد البلدان التي يرتكب فيه أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بزيادة مثيرة للقلق. ومما يثير القلق بشكل خاص الهجمات

وأشكر الممثلين الخاصين لينغ وسويف على إحاطتهما. وأرحب بالسفير عثمان والوفد الصومالي في جلسة اليوم.

تشيد البرازيل بالتزام الصومال الدائم بتحسين الأمن والاستقرار. ونشدد بشكل خاص على التحرير غير المسبوق لعشرات المجتمعات من حكم حركة الشباب منذ تموز/يوليو 2022. توفر الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار وخطة تحقيق الاستقرار المنقحة أطراً مفاهيمية قوية لتلبية الاحتياجات الكبيرة للمناطق المستردة حديثاً. ومن خلال استئناف عمليات بناء الدولة الطويلة الأجل في المجتمعات المحررة، تتاح لحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد فرص غير مسبوقة لتعزيز امتلاك زمام الأمور على الصعيد المحلي والحفاظ على السلام. ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات الأعضاء.

سلطت الملاحظات التي وجهها الرئيس محمود إلى المجلس في 22 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9356) الضوء على الكيفية التي أسفرت بها اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني عن اتفاقات بشأن الانتخابات، وتوزيع السلطات، والمؤسسات القضائية، والنظام الاتحادي المالي. وعلى الرغم من ذلك التقدم الملحوظ، يواجه الصومال تحديات كبيرة في المستقبل.

ولا تزال حركة الشباب تشكل أخطر تهديد. وعلى الرغم من جهود الوساطة الحيوية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة السياسية الخاصة، لا يزال النزاع في لاسعانود دون حل. ونشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها الممثلة الخاصة لينغ وفريقها للتوصل إلى حل سلمي للاشتباكات العنيفة في لاسعانود. وقد أوضحت إحاطتها الشاملة التي قدمتها إلى أعضاء المجلس في 7 أيلول/سبتمبر أن مشاركة جميع أطراف النزاع بحسن نية أمر حاسم لحل المسائل التي ابتليت بها حياة المدنيين في منطقة سول منذ العام الماضي. والحوار الذي تيسره عملية الوساطة هو أفضل خيار متاح للتوصل إلى اتفاق.

ونرحب بجهود مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتفعيل فترة التوقف التقني لمدة ثلاثة أشهر التي طلبتها حكومة

الشباب بقبضة قوية في البلد. ولا تزال الحركة ترتكب أعمالاً بارزة أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا، بما في ذلك الهجمات الإرهابية، واحتلال البلدات والقرى، والهجمات على المنطقة المحمية في مطار مقديشو. نحن ندين بشكل قاطع جميع الهجمات الإرهابية ونشيد بحفظة السلام الأفارقة والجيش الوطني الصومالي، بمن فيهم الذين ضحوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب.

ولا تزال الحالة في لاسعانود دون حل. إننا نؤيد جهود الوساطة التي تبذلها الحكومة الاتحادية وشيوخ العشائر ودول المنطقة لحل ذلك النزاع. ونحث بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على مواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى مقديشو كجزء من ولاية البعثة. وإزاء تلك الخلفية، تظل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال عاملاً مهماً جداً في احتواء الأنشطة المتطرفة وغيرها من الأنشطة غير القانونية في الصومال. ويجب أن يستند أي خفض في وحدات البعثة إلى الحالة الحقيقية في الميدان. ونتفق مع طلب حكومة الصومال الاتحادية، بدعم من الاتحاد الأفريقي، بتأجيل إنجاز المرحلة 2 من عملية انسحاب البعثة لمدة ثلاثة أشهر. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن قريباً من الموافقة على ذلك الطلب. كما نشاطر مقديشو شواغلها فيما يتعلق بحظر الأسلحة، الذي يضع عقبات موضوعية أمام مكافحة حركة الشباب بفعالية. وسنكون على استعداد للانضمام إلى المحادثات الموضوعية بشأن تلك المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ضوء المناقشات الجارية في مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نعرب عن أملنا في أن تتمكن قيادة البعثة السياسية الخاصة من تقديم المساعدة اللازمة للسلطات الصومالية في إطار الولاية الحالية للبعثة. ونعتقد أن من المهم تكثيف العمل لتنفيذ التوصيات التي وافق عليها مجلس الأمن بشأن إجراء استعراض استراتيجي مستقل لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بما في ذلك ما يتعلق ببدء عملية النقل التدريجي لمهام البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

المصالحة في ولايتي غالمودوغ وجنوب غرب الصومال عن تجديد روح التعاون والوحدة. وتكفل تلك الاتفاقات أن يكون لجميع أصحاب المصلحة صوت في عملية صنع القرار في المستقبل. وقد أرشدتنا وحدة الهدف تلك ونحن نسعى جاهدين لتحرير المناطق من سيطرة حركة الشباب ومكافحة الإرهاب الذي ابتليت به أمتنا. وتواصل القوات المسلحة الوطنية الصومالية، جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية والشركاء الدوليين، القيام بعمليات ناجحة ضد حركة الشباب، مما أدى إلى استرداد العديد من البلدات والقرى. ومنذ آب/أغسطس 2022، تم تحرير أكثر من 600 كيلومتر من الأرض. ونحن مازلنا يقظين لكفالة عدم تضيق المكاسب التي حققناها.

وعلى الرغم من النجاح الجدير بالثناء الذي حققته قوات الأمن الصومالية في الحفاظ على المرحلة 1 من الخفض التدريجي، لا بد من الاعتراف بأن القواعد الأمامية للعمليات، المخصصة للمرحلة 2، تختلف اختلافا كبيرا. لقد استلزم التحول غير المتوقع للأحداث إعادة تنظيم شاملة لضمان الحفاظ على زخمنا في مواجهة تهديد حركة الشباب. وقبل الشروع في مرحلة الخفض التدريجي التالية، لا بد من التخطيط الأمني الشامل للمراكز السكانية المحيطة بالقواعد الأمامية للعمليات المقرر إغلاقها أو تسليمها. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا التخطيط ينبغي أن يكون مصمما بشكل منهجي ليناسب الديناميات الأمنية المميزة لكل منطقة، مما يكفل انتقالا آمنا سلسا.

لقد تغير الزمن، وكذلك الصومال. وكما عبر الرئيس محمود بحماس، "اسمحو لي أن أقول بوضوح إن صومال عام 2023 ليس هو صومال عام 1992". (S/PV.9356، الصفحة 10) ومن الأهمية بمكان أن يعترف المجتمع العالمي بذلك التحول وأوجه التقدم التي أحرزناها، فضلا عن الحقائق الجديدة على أرض الواقع. ويقيد الإنفاذ الجاري لحظر توريد الأسلحة قدرات القوات المسلحة الصومالية. وندعو مرة أخرى إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة الذي فرض على الصومال في عام 1992.

وبالإضافة إلى تلك الاعتبارات، يجب علينا أيضا أن نعالج الشواغل اللوجستية الملحة والفجوات في الموارد التي تواجه قوات

الصومال الاتحادية. وتشيد البرازيل، على وجه الخصوص، بالتزام الاتحاد الأفريقي بتحقيق السلام الدائم في الصومال.

وتستحق بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بوصفها أهم شريك في عملية الانتقال الأمني في الصومال، الدعم الكامل من المجلس للوفاء بولايتها الشاقة. ولا يزال الدعم المقدم من المجتمع الدولي حيويا في الأجل القصير. ونشيد بعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبجهود الوكالات الإنسانية لإنقاذ الأرواح. وفي حين ساعد الدعم الأساسي والتبرعات السخية من الخارج الصومال على معالجة أسوأ جوانب أزمة انعدام الأمن الغذائي في العام الماضي، إلا أن التحديات لا تزال هائلة. ففي نهاية المطاف، يحتاج ما يقرب من نصف سكانه إلى مساعدة إنسانية هذا العام. ومن خلال تحسين أمنه واستقراره، سيوفر الصومال حصة كبيرة من وقت شعبه الثمين وطاقته وموارده لتحقيق طموحاته وأحلامه. إن البلد النامي الذي لديه هذا الشباب الواعد يستحق كل ما يمكننا حشده من الموارد والدعم لتعزيز تنميته.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام للصومال، والسيد محمد الأمين سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتهما.

في الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن الصومال (انظر S/PV.9356)، أبرز رئيس بلدي، حسن شيخ محمود، الخطوات الكبيرة التي قطعها الصومال في الأشهر التي قضاها تحت قيادته. لقد عملت الحكومة بنشاط من أجل التوصل إلى توافق في الآراء مع الولايات الأعضاء في الاتحاد وأحرزت تقدما هاما من خلال عقد ستة اجتماعات للمجلس الاستشاري الوطني.

وخلال تلك الاجتماعات، تم التوصل إلى اتفاقات رئيسية بشأن السياسة المالية والعمليات الانتخابية والترتيبات الأمنية. وأسفرت جهود

وفيما يتعلق بالحالة في شمال الصومال، يسرني أن أبلغكم بأن الحالة في لاسعانود هادئة، بفضل الجهود الدؤوبة لإدارة خاتومو المكونة من سول وسناغ وكاين والتي زارت العاصمة مقديشو مؤخراً. ونرحب بإنشاء الإدارة المؤقتة لخاتومو ونطلب من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والشركاء الدوليين أن ينضموا إلى سياسة حكومة الصومال الاتحادية، بقيادة وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في ذلك الصدد، وأن يتبعوها. ونحن نوسع نطاق الحوكمة المحلية ليشمل الإدارة المنشأة حديثاً ونعالج الاحتياجات الإنسانية العاجلة في لاسعانود. وتبذل وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة جهوداً لبناء أسس المصالحة الوطنية والتسوية السلمية للنزاعات في لاسعانود ومنطقة سول وسناغ وكاين المحيطة.

وفي الختام، كانت رحلتنا مليئة بالتحديات، ولكن التقدم الملموس الذي شهدناه عبر القطاعات يظهر قدرتنا على الصمود وتصميمنا وروح الشعب الصومالي التي لا تتزعزع. ومن خلال جهودنا المشتركة، سنتغلب على التهديد الذي تشكله حركة الشباب ونقترب من تحقيق السلام والازدهار المستدامين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.

الأمن الصومالية. ومع اضطلاع القوات المسلحة الوطنية الصومالية بمسؤوليات متزايدة، يتزايد الطلب على الدعم اللوجستي. وفي حين أن الدعم اللوجستي الحالي حاسم الأهمية بلا شك، فإنه غير كاف بسبب استمرار تصاعد وتيرة العمليات في مواجهة حركة الشباب. وخلال فترة التوقف التقني، ستجري حكومة الصومال الاتحادية، جنباً إلى جنب مع شركائنا، إعادة تقييم شاملة للاحتياجات التشغيلية للقوات المسلحة الوطنية الصومالية. وتهدف إعادة التقييم هذه بشكل أساسي إلى كفالة تزويد قواتنا المسلحة بالموارد المالية واللوجستية اللازمة لمتابعة أولوياتنا الانتقالية بفعالية.

وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، عملنا على الوفاء بحلول نهائية هذا العام بمعايير الإطار الذي وضعته المؤسسات الدولية. إن ديون أمتنا في طريقها إلى الإلغاء. وهذا أكثر من مجرد إعادة تنظيم مالي. إنه شهادة على تفانيها في الإصلاح والحوكمة واستقرار الاقتصاد الكلي.

وهذا يقودني إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، التي يتفاوض بشأنها حالياً أعضاء المجلس. من الضروري أن يتمشى انتقال البعثة السياسية الخاصة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى وجود لفريق الأمم المتحدة القطري مع واقع الصومال اليوم، وليس قبل 10 سنوات، وأن يركز جهوده على مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في أولوياتها الإنمائية المحددة في الأجل الطويل.